دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر
-إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANDI,ANSEJ, ANGEM –

- د. قريشي هاجر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2
- د.عزي فريال منال*، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

تاريخ الاستلام: 2019/12/21 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة التحفيز الجبائية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية الاستثمار المنتج على اعتبار أنه يمكن أن يكون بديلا استراتيجيا للمحروقات يعوّل عليه في تنويع الاقتصاد الجزائري.وللوصول لتحقيق هذا الهدف؛ اعتمدنا على أهم الآليات المدعِمة لسياسة التحفيز الجبائي والتي انتهجتها الجزائر من أجل تنمية وتشجيع الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها؛ على غرار وكالات ANDI، ANSEJ، و ANGEM، وحاولنا إبراز الدور الذي تُمارسه هته الوكالات في جذب الراغبين في الاستثمار من خلال الامتيازات والتمويلات التي تمنحها وكيف ساهم ذلك في زيادة حجم المشاريع المستقطبة وتشغيل نسبة معتبرة من الشباب البطال.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات التحفيزية الجبائية كانت لها مساهمة ايجابية في استقطاب المستثمرين من جهة والرفع من مناصب الشغل و تقليص البطالة من جهة أخرى، إلا أنها تبقى مساهمة ضئيلة ولا ترقى لطموحات السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سياسة التحفيز الجبائية، الاستثمار المنتج، وكالة ANDI، وكالة ANSEJ، وكالة ANGEM.

تصنيف JEL : E2،E62، G3،G3،G3.

Abstract: *This study aims to shed light on the fiscal stimulus policies applied in Algeria and its contribution to the promotion of productive investment .On the grounds that it could be a strategic alternative to hydrocarbons depend on it in the process of economic diversification.*

To reach this goal; we have relied on the most important mechanisms that support the policy of fiscal stimulus adopted by Algeria in order to develop and encourage investment and facilitate the establishment and financing of institutions ; similar to ANDI , ANSEJ, and ANGEM agencies. and we tried to highlight the role played by these agencies in attracting those who want to invest through the benefits and funding granted by them, and how this contributed to increase in investment projects and reducing unemployment.

The study concluded that the fiscal stimulus policies had a positive contribution in attracting investors on the one hand, and raising the job positions on the other hand.

However, it remains a small contribution and does not live up to the desired and expected level .

Key words: *fiscal stimulus policies, productive investment, ANDI agency, ANSEJ agency, ANGEM agency.*

Jel Classification :E62 , E2,G3,G3,G3

*د.عزي فريال منال (ferialmanel.azzi@yahoo.com).

مقدمة:

نظرا للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الجزائر المتمثلة في تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها؛ أصبح لزاما عليها التفكير بجدية في إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة من خلال التوجه إلى اقتصاد خارج المحروقات، عن طريق تشجيع والدفع بالاستثمار في القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي، الفلاحي والصيد البحري، السياحة ...وغيرها، والتي تعتبر بمثابة الحلول الحقيقية والناجحة للخروج من تبعية اقتصاد البلد للمحروقات.

ومن أجل تشجيع الاستثمارات الوطنية وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من التدابير التحفيزية ذات الطابع الجبائي ، التي تُستعمل للتعبير عن الوسائل والأساليب التحفيزية لدفع الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار وخاصة في الأنشطة والقطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للدولة ، وهذا قصد تحقيق التنمية المنشودة ومن تم تحقيق الرفاهية والرفع من مستوى معيشة الأفراد.

مما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا ، والتي تكمن في:

ما مدى فعالية سياسة التحفيز الجبائية في تحفيز الاستثمار في الجزائر؟

وهذا السؤال يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحفيز الجبائي؟
- ما هي أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في الجزائر؟
- ما هي مختلف آليات المدعمة لسياسة التحفيز الجبائي في الجزائر؟
- هل ساهمت سياسة التحفيزات الجبائية في زيادة حجم الاستثمار في الجزائر؟

- **أهمية الدراسة:**

تكتسي هذه الدراسة أهميتها نظرا لارتباطها بواقع الاقتصاد الوطني والذي يعاني من أزمات خانقة خاصة ما يتعلق بالتقلبات التي تشهدها أسعار البترول، والذي يستوجب في المقابل وضع سياسات للتخلص من هذه التبعية لقطاع المحروقات، وهذا بتعزيز موقع الاستثمار المنتج في سلم الاقتصاد الوطني وجعله من الأولويات، وذلك بالاعتماد على منح مزايا جبائية وتسهيلات وضمانات تعمل على حث المؤسسات بالمبادرة في الاستثمار وتشجيعه في مختلف القطاعات، وبالتالي المساهمة في توفير مناصب الشغل ورفع الصادرات الوطنية وما لكل هذا من نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

يتمثل هدف الدراسة الرئيسي في إبراز مدى مساهمة السياسة الجبائية والامتيازات المقدمة من خلالها في تطوير وتشجيع وجلب الاستثمار، ومن تم النهوض بالاقتصاد الوطني.

- **منهج الدراسة :**

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إعطاء مفاهيم بخصوص السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر، كما جاء اعتمادنا على المنهج التحليلي في معالجة أثر هذه التحفيزات الجبائية على تطور الاستثمار في الجزائر.

- **محاور الدراسة:** قسمنا الدراسة إلى محورين رئيسيين و هما:

* **المحور الأول:** التعريف بسياسة التحفيز الجبائية المطبقة في الجزائر
* **المحور الثاني:** أثر التحفيزات الجبائية الممنوحة على تطور الاستثمار في الجزائر

أولا: المحور الأول: التعريف بسياسة التحفيز الجبائية المطبقة في الجزائر

1. مفهوم سياسة التحفيز الجبائية، خصائصها، وأهدافها:

أ- مفهوم التحفيز الجبائي:

يعتبر التحفيز الجبائي كأسلوب خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية موجهة إلى أعوان اقتصاديين مستهدفين بهدف التأثير على سلوكاتهم وتوجههم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها مقابل الاستفادة من امتيازات ضريبية.[1]

وهو عبارة أيضا عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراءات الامتياز الممنوحة في الجزائر. [2]

ب- خصائص سياسة التحفيز الجبائية

إن سياسة التحفيز الجبائي تتميز بعدة خصائص، يمكن استنتاجها من التعاريف السابقة، والتي تتمثل في العناصر التالية[3]:

* *التحفيز الجبائي إجراء اختياري:* يعتبر التحفيز الضريبي اختياري لا إجباري، لأن السلطات العامة تترك الخيار في يد المستثمرين بين الاستفادة من مزايا التحفيز الضريبي وإقامة مشاريعهم الاستثمارية أو عدم إقامة هذه المشاريع، وبالتالي عدم الاستفادة من المزايا، حيث أن حرية الاختيار لا تنتج عنها أي عقوبات أو جزاءات من طرف الدولة على المستثمرين.
* *التحفيز الجبائي إجراء هادف:* فالحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين، والتي تكون في شكل إعفاءات وتسهيلات، تهدف الدولة من ورائها التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها، لأن الاستثمار يعد العملية الأساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ويكون ذلك بتحفيز المستثمرين على إقامة مشاريعهم الاستثمارية في المناطق والقطاعات التي تسعى الدولة لترقيتها وتطويرها.

* *التحفيز الجبائي إجراء له مقاييس*: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط ، مكان إقامته ، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من هته المزايا.

ت- أهداف سياسة التحفيز الجبائية:

تسعى سياسة التحفيز الجبائية من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في النقاط الآتية: [4]

ت.1 الأهداف الاقتصادية:

- تشجيع المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو المناطق المراد تنميتها من جهة وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل القطاع الفلاحي ، التكنولوجيات الجديدة وهو ما يضمن حماية الصناعات الضرورية من خلال منح المؤسسات الناشئة الحماية اللازمة حتى تصبح قادرة على المنافسة .
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك بإعفائها من جميع الضرائب.
- جذب رأس المال الأجنبي من خلال تخفيض الضريبة على رأس المال وتثبيط المدخرات المحلية على الخروج من البلد، وبالتالي مواجهة المنافسة الضريبية وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية ملائمة لاستقبال أفضل استثمار .
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه الفروع الإنتاجية؛ مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة و من ثم اتساع الوعاء الضريبي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية

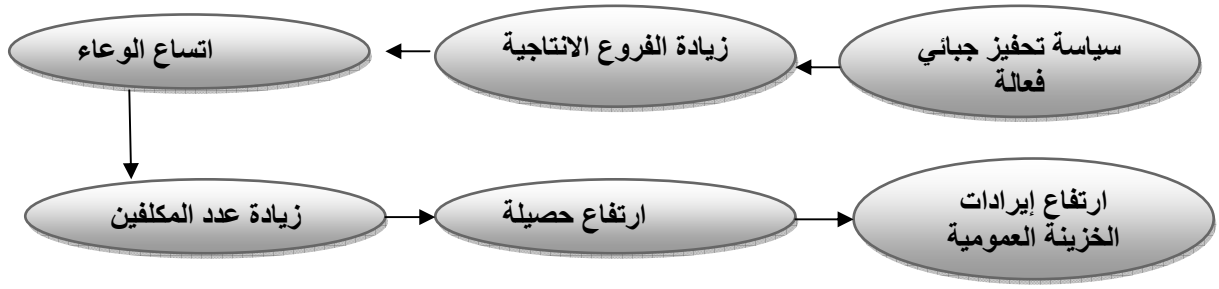

المصدر: عبد الحق بوقفة ،دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجستير،جامعة فارس يحي فارس المدية،2009/2008 ،ص: 21

ت.2 الأهداف الاجتماعية:

- خلق مناصب الشغل وتخفيض حجم البطالة من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات الخالقة لمناصب الشغل

– تحقيق التنمية الاجتماعية، وتخفيض الفقر حيث أن أغلب الدول المانحة لتحفيزات جبائية تسعى لمساعدة بعض فئات المجتمع عن طريق تخفيض العبء الضريبي .

– التوزيع العادل للدخل: ويتم من خلال الاقتطاع الضريبي للمكلفين، وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع، مثل: الصحة، التعليم، والمرافق العمومية...الخ.

إن معظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للمداخيل التي تقل على مستوى معين، وهذا ما يحقق عدالة في الاقتطاع الضريبي للمكلفين.

ويكمن الهدف الأسمى للدولة من سياسة التحفيز الضريبي في الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها ومستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة، وتكييفها ضمن مخططاتها التنموية واختياراتها الأيديولوجية.[5]

2. أشكال التحفيزات الجبائية الخاصة بعملية الاستثمار

يعد الاستثمار نقطة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك أعطته الدولة الجزائرية أهمية بالغة في سياستها الجبائية، حيث خصصت له العديد من الامتيازات الجبائية بهدف دفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاستثمار أكثر. ويأخذ هذا النوع من التحفيزات الأشكال التالية:

أ. **الإعفاءات الجبائية:** يقصد بها إسقاط دفع الضرائب على المكلف، سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي، وتتبنى السلطات العمومية هذا الأسلوب من الإعفاء بالرغم من أنه يقلل من إيرادات الخزينة العمومية وذلك لتشجيع قرار الاستثمار.

وتختلف فترة الإعفاءات الضريبية من نشاط لآخر، ويعود ذلك الاختلاف للضرورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة ففي الجزائر مدة الإعفاء من ثلاثة إلى خمسة سنوات وقد يكون مدى الحياة.[6]

ب. التخفيض الجبائي: يقصد بالتخفيض الجبائي إخضاع المكلف لمعدلات ضريبية أقل، أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط المسطرة من قبل الدولة، بناءا على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. [7]

ت. نظام الإهتلاك: هو الإثبات المحاسبي للنقص الحاصل في الاستثمار بفعل الاستخدام، ومن أجل تشجيع وتحفيز النشاط الاستثماري، تلجأ الدولة إلى اعتماد تقنية الاهتلاك في إطار سياسة التحفيز الجبائية؛ وذلك لكونه يسمح بخصم النفقات الاستثمارية للدخل الخاضع للضريبة بوتيرة سريعة.[8]

3. الآليات المعتمدة للتحفيز الجبائي في الجزائر

لقد اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية وتشجيع الاستثمار وتنظيمه، وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها، ومن بين هذه الآليات تلك المنتهجة في إطار كل من الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، و التي سنبينها فيما يلي:

أ. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

أ.1 التعريف بالوكالة:

أنشئت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار (APSI)، وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار (ANDI)، وعملا بأحكام المادة السادسة من هذا الأمر، صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، والذي عرفها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة ".

ومن أهم مهام الوكالة :

- تسجيل الاستثمارات،
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.[9]

أ.2 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

يوجد 3 مستويات من الامتيازات الجبائية التي يمكن أن تستفيد منها المشاريع الاستثمارية نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار ANDI

1- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:	
مرحلة الإنجاز:	**مرحلة الإستغلال:**
أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ ت) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛ ث) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛ ج) تخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛ ح) الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛ خ) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .	لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر: أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP). ت- تخفيض بنسبة% 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
2- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل	
أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.	
3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني	
مرحلة الإنجاز	**مرحلة الاستغلال**
- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛ - منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح. - إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.	- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات، - تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،

المصدر: معلومات محصل عليها من موقع http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages

ب. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

ب.1 التعريف بالوكالة:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عام 1996، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية وخدماتية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب العمل.

تضم الوكالة شبكة تتكون 51 فرع تغطي كل الولايات وكذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.

من مهام الوكالة:

– تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات ؛

– تزويد الشباب ذوي المشاريع، بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم؛

– تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي...)؛

– تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات؛

– ضمان تكوين لصالح الشباب ذوي المشاريع؛

– تشجيع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.[10]

ب.2 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:ANSEJ

يستفيد الشباب المستثمر من امتيازات جبائية أثناء مرحلة الانجاز، وتكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة الاستغلال مشروعه، تمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة الإنشاء أو مرحلة توسيع قدرات الإنتاج. مختلف الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار ANSEJ

مرحلة انجاز المشروع	مرحلة استغلال المشروع
– الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي؛ – الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛ – تطبيق نسبة منخفضة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.	– الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات ، 6 سنوات، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ انجازها؛ – اعفاء كامل لمدة 3 سنوات ، 6 أو سنوات 10 حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول؛ – عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛ – عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة، والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها؛ – بعد الانتهاء من فترة الإعفاءات يستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات IBS أو الضريبة على

	الدخل الإجماليIRG حسب الحالة، وكذا الرسم على النشاط المهني TAP وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يلي: *السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70% * السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة50* %السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة25%

المصدر: معلومات محصل عليها من موقع: https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utiles

ت. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

ت.1 *تقديم الوكالة ومهامها:*

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل . تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في:

* تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما،
* دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم،
* منح سلف بدون فوائد،
*إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم،
* ضمان متابعة الأنشطة ا لتي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ت.2 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:ANGEM

تستفيد المشاريع المصغرة من مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نوجزها فيما يلي:[11]

الجدول رقم (03):الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار ANGEM

الامتيازات الجبائية
* إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛ * إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛ * تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛ * إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛ *يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛ *تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي: – السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪ – السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪ – السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

المصدر: معلومات محصل عليها من موقع: https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/

ثانيا– المحور الثاني: أثر التحفيزات الجبائية الممنوحة على تطور الاستثمار في الجزائر

سنحاول من خلال هذا الجزء إسقاط تأثير الامتيازات الجبائية الممنوحة على تشجيع الاستثمار على المستوى الوطني، وهذا من خلال استعراض مجموعة من الإحصائيات تُبرز حجم الاستثمارات المستقطبة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

1.حجم الاستثمارات المستقطبة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

لقد سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدد من المشاريع الاستثمارية اختلف نموها ونشاطها بسبب جملة من الأسباب أهمها تطور التحفيزات الجبائية. والجداول الإحصائية التي سنستعرضها فيما يلي توضح حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002–2018 حسب السنوات، حسب قطاع النشاط، وحسب الحالة القانونية .

أ.حجم الاستثمارات المصرح بها لدى ANDI حسب قطاع النشاط

نستعرض من خلال الجداول والأشكال التالية عدد المشاريع الاستثمارية، تكلفة الاستثمار، وكذا مناصب الشغل المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهذا حسب قطاع النشاط للفترة بين 2002-2018.

جدول رقم (04): عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1568	2.32	343583	2.15	64532	4.69
البناء	11958	17.75	1453214	9.09	254728	18.52
الصناعة	14991	22.25	9412447	58.91	630769	45.87
الصحة	1215	1.80	276861	1.73	30569	2.22
النقل	29270	43.45	1166583	7.30	158912	11.55
السياحة	1565	2.32	1538909	9.63	94565	6.87
الخدمات	6786	10.07	1337980	8.37	132391	9.62
التجارة	2	0.00	10914	0.06	4100	0.29
الاتصالات	5	0.00	436322	2.73	4348	0.31
المجموع	67360	100	15976813	100	1374914	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع 2019/10/07.

الشكل رقم02 : عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع 2019/10/07.

الشكل رقم 03: مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2018

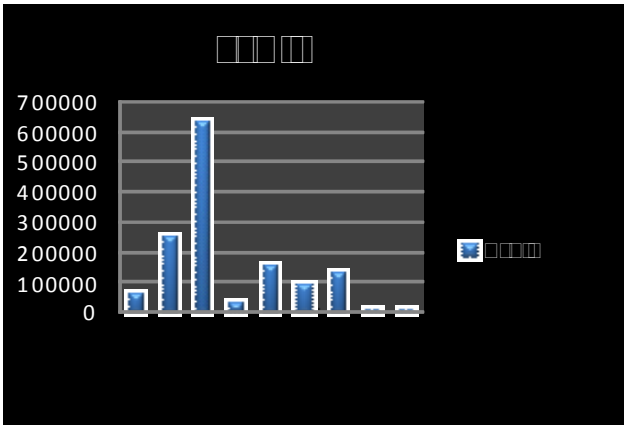

الشكل رقم 04: تكلفة المشاريع المصرحة لدى الوكالة حسب القطاع للفترة بين 2002-

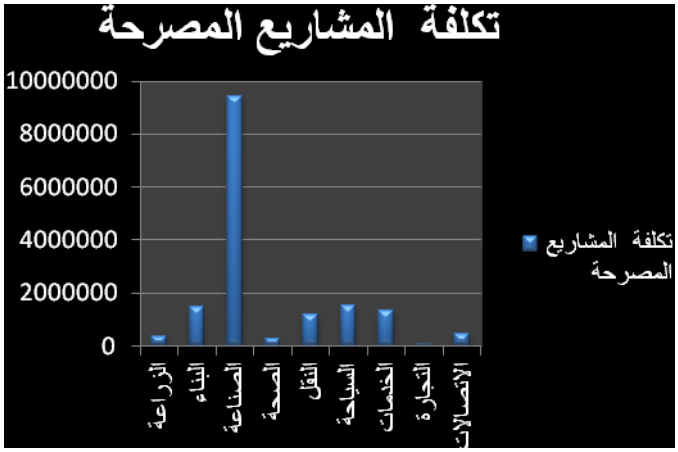

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع 2019/10/07.

الاستثمارية المنجزة، وهذا بـ 29270 مشروع أي ما يعادل 43.45 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بأكثر من 14990 مشروع وبما نسبته 22.25% من إجمالي المشاريع المنجزة، في حين احتل الصدارة من حيث تكلفة الاستثمار بـ 9412447 مليون دينار جزائري، وكذا من حيث عدد مناصب الشغل بـ 630769 منصب شغل أي ما يعادل 45.87 % من إجمالي مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها. وجاء في المرتبة الثالثة قطاع البناء بنسبة قدرت بـ 17.75% من إجمالي المشاريع المصرح بها، فالخدمات بـ 10.07%. كما نلاحظ أن الاستثمار في قطاع الزراعة جد ضعيف مقارنة بباقي القطاعات إذ لم يتحصل سوى على 1568 مشروع بنسبة 2.32% من إجمالي المشاريع وهذا رغم توجه الدولة في السنوات الأخيرة الى تشجيع هذا القطاع من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة للفلاحة. أما بالنسبة لكل من قطاعي التجارة والاتصالات فالمشاريع تكاد تكون منعدمة.

و يرجع تزايد و ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية إلى سياسات التحفيز المنتهجة من قبل الدولة حيث صدرت العديد من المراسيم و القوانين بخصوص ترقية الاستثمار على غرار القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والصادر بتاريخ 03 أوت 2016، و الذي تضمن دعما صريحا وواضحا للاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، حيث وجهت سياسات التحفيز الجبائي للاستثمار في القطاعات المنتجة للخدمات و السلع، وهذا ما يبرر ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع النقل والصناعة. و بالإطلاع على قوانين المالية للسنوات الأخيرة من الدراسة نجد اهتمام الدولة بدعم الاستثمارات التي توفر أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، و حسب الإحصائيات السابقة نلاحظ ارتفاع حجم مناصب الشغل في قطاع الصناعة، هذا ما يبرر احتلاله للمركز الثاني بعد قطاع النقل بنسبة 22.25% من حجم الاستثمارات، و هذا راجع

لاستفادته من التسهيلات الاستثمارية و التحفيزات الجبائية خاصة عند بداية الاستغلال و التي لا تكون إلا مقابل توفير مناصب شغل جديدة.

ب. حجم الاستثمارات المصرح بها لدى ANDI حسب القطاع القانوني

تقسم الاستثمارات حسب الإطار القانوني إلى استثمارات القطاع الخاص، استثمارات القطاع العام، والاستثمارات المختلطة. والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 حسب الإطار القانوني.

الجدول رقم (05): توزيع مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل حسب الحالة القانونية

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار ج	%	مناصب الشغل	%
خاص	66028	98.02	10110752	63.28	1188123	86.41
عمومي	1211	1.97	4624484	28.94	135826	9.87
مختلط	121	0.17	1241578	7.77	50965	3.70
المجموع	**67360**	100	15976813	100	1374914	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع2019/10/08.

الشكل رقم 05: عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب الحالة القانونية

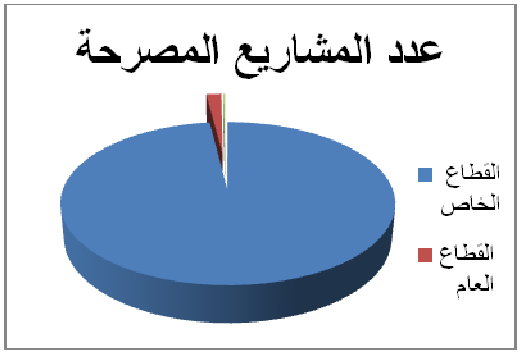

الشكل رقم 06: عدد مناصب الشغل المصرح بها لدى الوكالة حسب الحالة القانونية

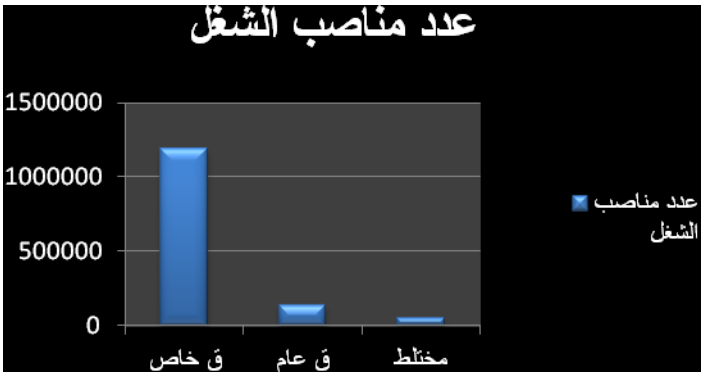

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على احصائيات الجدول أعلاه

الملاحظ من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول والشكل أعلاه، الفرق الشاسع بين القطاع الخاص والقطاعين العام والمختلط من حيث عدد المشاريع لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا، حيث سجل هذا الأخير نسبة 98.02 % من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 أي ما يعادل أكثر من 66000 مشروع استثماري منجز، قد يرجع هذا الارتفاع إلى الامتيازات الجبائية المكثفة على هذا القطاع وذلك تدعيما من الدولة للاستثمار الخاص لما له من ايجابيات على الاقتصاد ككل. في حين سجل القطاع عام 1211 مشروع استثماري فقط أي ما نسبته 1.97 % من إجمالي المشاريع المصرح بها ، أما

القطاع المختلط فقد جاء في ذيل الترتيب من حيث عدد المشاريع، إذ لم يسجل سوى 121 مشروع في هذا القطاع خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل فتتماشى طرديا مع عدد المشاريع المصرح بها في القطاع الخاص، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى من حيث خلقه لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعين العام والمختلط ، إذ يساهم بأكثر من 86 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، في حين يساهم كل من القطاع العام والمختلط بنسب ضئيلة جدا في معدل التوظيف وهذا بـ 9.87 % و3.70% على التوالي.

و يرجع سبب ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع الخاص بشكل مباشر إلى سياسة الخوصصة التي اعتمدتها الدولة ، كما ساهمت سياسة التحفيز الجبائية في دعم هذا القطاع، حيث ساهم في خلق مناصب شغل جديدة بأكثر من 86% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة و هذا ما يمنحه الأولوية في الاستفادة من سياسة التحفيز الجبائية والإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار سياسة ترقية الاستثمارات المعتمدة سنة 2016 و خاصة تلك التي تساهم في استحداث مناصب شغل جديدة.

2.حجم الاستثمارات الممولة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

سنحاول من خلال هذا الجزء تقديم بعض من الإحصائيات الخاصة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب السنوات وحسب قطاع النشاط الاقتصادي.

أ. التطور السنوي لحجم المشاريع الممولة من قبل وكالة ANSEJ للفترة 2008-2018

يبين الجدول التالي حجم المشاريع المستقطبة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة فيها، وهذا خلال الفترة بين 2008-2018.

الجدول رقم (06): تطور حجم المشاريع الممولة من قبل وكالة ANSEJ للفترة 2008-2018

السنوات	*عدد المشاريع*	*النسبة*	*عدد مناصب الشغل*	*النسبة*
2008	10634	*3.69*	23447	*3.61*
2009	20848	*7.24*	31433	*4.84*
2010	22641	*7.86*	92682	*14.27*
2011	42832	*14.87*	94482	*14.54*
2012	65812	*22.85*	129203	*19.89*
2013	43039	*14.94*	96233	*14.81*
2014	40856	*14.18*	93140	*14.34*
2015	23676	*8.22*	51570	*7.94*
2016	11262	*3.91*	22766	*3.50*
2017	4406	*1.53*	9805	*1.52*
السداسي الأول2018	1939	*0.67*	4630	*0.71*

المجموع	287945	100	649391	100

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على : bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines et de la Promotion de l'Investissement, année 2008-2018.

الشكل رقم 07: تطور مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل لدى وكالة ANSEJ

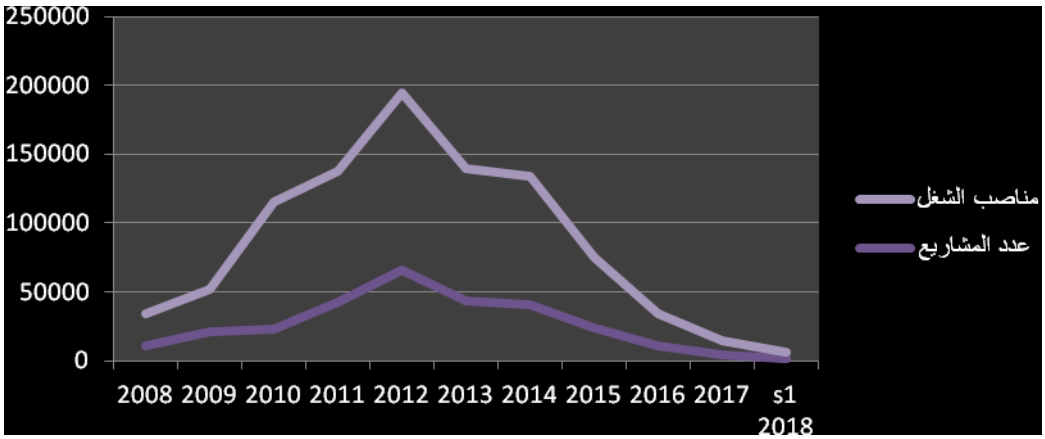

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

تُظهر الإحصائيات في الجدول والشكل أعلاه، أن هناك استقطاب سنوي للمشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إلا أن حجم المشاريع المستقطبة عرفت تذبذبا خلال الفترة بين 2008-2018؛ حيث سجلت ارتفاعا في بداية الفترة استمر إلى غاية 2012؛ حيث انتقل عددها من 10634 مشروع سنة 2008 إلى 65812 مشروع سنة 2012 أين بلغت ذروتها. هذا التطور في عدد المشاريع كان له أثرا ايجابيا على معدلات التوظيف والتقليل من معدل البطالة، حيث ارتفع معه بشكل طردي عدد مناصب الشغل وانتقل عددها من 23447 منصب في سنة 2008 إلى 129203 منصب شغل سنة 2012.

هذه الزيادة في حجم المشاريع المستقطبة لم تدم طويلا، حيث انخفض عددها سنة 2013 وبلغ 43039 مشروع استثماري، استمر هذا الانخفاض إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 أين بلغ عدد المشاريع المستقطبة 1939 مشروع.

هذا التراجع في عدد المشاريع ربما يعود إلى تجميد بعض القطاعات وبالتالي تم رفض الملفات الموجهة لها، ويمكن أن يكون أيضا بسبب تدهور بعض الأوضاع الاقتصادية في الآونة الأخيرة كانخفاض العملة وتراجع أسعار البترول، ما حتم على الدولة إتباع سياسة تقليل وترشيد منح التحفيزات الجبائية.

ب. حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط (حصيلة نشاط الوكالة إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2018):

حسب آخر إحصائيات للوكالة منذ إنشائها إلى غاية 2018/06/30 تبين أن عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة 374325 مشروع، وقد تم تقسيم هذه المشاريع الممنوحة حسب قطاع النشاط كما يلي:

الجدول رقم (07): حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات من تاريخ الإنشاء إلى 2018/06/30

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الزراعة والصيد البحري	**56363**	**15.05**	**135704**	**15.20**
البناء والأشغال العمومية	**33689**	**8.99**	**98553**	**11.03**
الصناعة	**68358**	**18.26**	**199880**	**22.39**
الخدمات	**205592**	**54.92**	**435332**	**48.76**
أعمال حرة	**10323**	**2.75**	**23230**	**2.60**
المجموع	**374325**	**100**	**892699**	**100**

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على : bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines et de la Promotion de l'Investissement, Cumul au 1er semestre 20018

الشكل رقم 08: حجم المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات

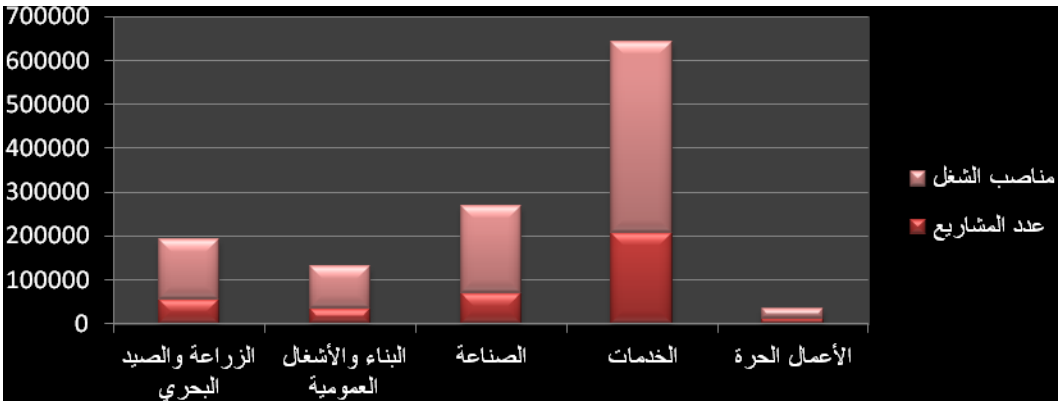

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الإحصائيات في الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن قطاع الخدمات كان الرائد واحتل المرتبة الأولى كأثر القطاعات التي استفادت من المشاريع الاستثمارية وهذا بـ 205592 مشروع، كما نجد أن هذا القطاع ساهم كذلك بشكل معتبر في خلق 435332 منصب عمل أي ما يعادل 48.76 % من إجمالي مناصب الشغل، ويشمل هذا القطاع كل من النقل والصحة والصيانة الصناعية السياحة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. ثم يليه قطاع الصناعة في الدرجة الثانية حيث تم تمويل 68358 مشروع في هذا القطاع أي ما نسبته 18.26 % من إجمالي المشاريع الممولة، كما يبدو جليا أن القطاع الزراعة والصيد البحري أخذ مكانته هو الآخر لدى اهتمام الشباب وذلك باحتلاله للمرتبة الثالثة بـ 56363 مشروع استثماري ممول أي ما نسبته 15.05% من

إجمالي المشاريع، واستحداثه لأكثر من 135000 منصب عمل. وبالتالي نلاحظ أن هذه القطاعات الثلاثة كانت الأكثر إقبالا من طرف الشباب ومساهمة في خلق مناصب الشغل.

وجاء في المرتبة الرابعة قطاع البناء والأشغال العمومية والذي كان له نصيب لا بأس به هو الآخر من حيث عدد المشاريع وكذا مناصب الشغل، حيث استفاد من 33689 مشروع وساهم بـ 98553 منصب عمل. وقد احتلت الأعمال الحرة ذيل الترتيب بـ 10323 مشروع ممول، وجاءت مساهمتها ضعيفة جدا من حيث خلق مناصب الشغل حيث لم تساهم الا بـ 2.6% من إجمالي مناصب الشغل.

حسب إحصائيات حجم الاستثمارات في وكالة Ansej لاحظنا أن حجم الاستثمارات يختلف حسب اختلاف قطاع النشاط. و هذا حسبنا راجع لسياسة ترقية الاستثمار عن طريق التحفيز الضريبي للقطاعات المنتجة للسلع والخدمات، و نجد احتلال قطاع الخدمات المرتبة الأولى ضمن إحصائيات الاستثمار في وكالة Ansej وهذا راجع إلى استقطاب هذا القطاع للنسبة الأكبر من الشباب الراغبين في الاستثمار بسبب التسهيلات و التحفيزات الجبائية التي يحصلون عليها، و كذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي فهو الذي يساهم في إنتاج السلع و بالتالي الحصول على الدعم الجبائي اللازم في إطار سياسة الدولة المنتهجة في إطار ترقية هذا النوع من الاستثمارات.

3. حجم المشاريع المصغرة الممولة والمصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM (من تاريخ الإنشاء الى 2019/06/30.)

إن إشكالية توفير المؤسسات المصغرة للتمويل اللازم لنشاطها، تعتبر أهم العقبات التي تواجهها، لذا تعمل الوكالة على تذليل هذه العقبات من خلال منح قروض بدون فائدة. والجدول التالي يوضح لنا حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من تاريخ الإنشاء إلى غاية 30 جوان 2019.

الجدول رقم (08): حجم المشاريع المصغرة الممولة من طرف وكالة ANGEM حسب قطاع النشاط (حصيلة المشاريع من تاريخ الإنشاء إلى 2019/06/30.)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة
الفلاحة	122052	13.73
الصناعات الصغيرة	350484	39.43
البناء والأشغال العمومية	76782	8.64

الخدمات	178426	20.07
الصناعات التقليدية	156549	17.61
تجارة	4011	0.45
صيد بحري	844	0.09
المجموع	889148	100

المصدر: إحصائيات محصل عليها من موقع وكالة ANGEM : https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

تقوم وكالة ANGEM بتمويل عدة نشاطات اقتصادية، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغت عدد المؤسسات الممولة منذ تاريخ إنشائها إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2019 أكثر من 889000 مؤسسة مصغرة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وقد كانت الحصة الأكبر من التمويل موجهة لقطاع الصناعات الصغيرة بـ 39.43% من إجمالي التمويلات الممنوحة، و نجد احتلال قطاع الصناعة المرتبة الأولى ضمن إحصائيات الاستثمار في الوكالة وهذا يرجع إلى السياسات الجبائية الداعمة بشكل مباشر لهذا النوع من المؤسسات، على غرار تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛ و تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛ و غيرها من الإعفاءات والتسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار سياسات دعم الاستثمار لهذا لنوع من المؤسسات من خلال تحفيزات بداية النشاط والانجاز، وتحفيزات الاستغلال، وتحفيزات التوسع. و التي ساهمت في الرفع من حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة .

يليه من حيث نسبة التمويل قطاع الخدمات بـ 20.07%، كما سبق أن تحدثنا هذا راجع لسياسات الدولة المنتهجة في إطار دعم قطاع الخدمات من خلال التحفيزات الجبائية المقدمة.

وقد احتل المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التقليدية بـ 17.61%، أما قطاع الفلاحة فجاء في المرتبة الرابعة من حيث نسبة حصوله على التمويل وهذا بـ 13.73 %، يليه قطاع البناء بـ 8.64%. أما نسبة

التمويل الممنوحة لقطاعي التجارة والصيد البحري فتكاد تكون منعدمة حيث لم تتجاوز 1% من إجمالي التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة.

كما أن الوكالة من خلال التمويلات المعتبرة التي منحتها لأصحاب المشاريع الصغيرة، قد لعبت دورا بارزا في سياسة التشغيل في البلاد، إذ ساهمت في تقليص عدد الشباب البطال، حيث قُدر عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبلها 1317195 منصب وهذا منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2019.

خاتمة:

للسياسة الجبائية دور هام في النشاط الاقتصادي؛ باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم مصادر الحصول على الموارد السيادية للدولة مما قد يؤدي إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، علاوة على هذا فأن الضرائب تعتبر وسيلة تحفيزية هامة لجلب وتشجيع الاستثمارات سواء كانت محية أو أجنبية عن طريق مختلف الامتيازات والإعفاءات الممنوحة، والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى والوطني.

إن سياسة التحفيزات الجبائية هي حتمية أملتها تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى الدولي والوطني؛ فالجزائر كبلد يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، كان له دور كبير في تقديم جملة من تدابير الدعم الجبائي والتي من شأنها الحث على الاستثمار في القطاعات البديلة للمحروقات خاصة القطاع الصناعي والزراعي. وتدعيما لسياستها الجبائية قامت الدولة بإنشاء هيئات ووكالات لترقية ودعم الاستثمار؛ على غرار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ومن خلال تتبعنا لتأثير سياسة التحفيز الجبائية على تطور حجم الاستثمار خلال الفترة بين 2002-2018 ؛ لاحظنا عموما زيادة في حجم المشاريع الاستثمارية حسب ما ورد عن الوكالات المذكورة أعلاه، إذ لا ننفي وجود مساهمة ايجابية لهته التحفيزات في جلب واستقطاب المستثمرين الشباب في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ إلا أنها تبقى ضئيلة ولا ترقى لطموحات السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات. حيث لا يزال حجم الاستثمارات في الجزائر محدودا بالنظر إلى القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها، وربما يرجع هذا إلى عدم الاستقرار التشريعي في النصوص القانونية المنظمة للاستثمار في الجزائر، حيث يشهد قانون الاستثمار تقريبا تعديلات في كل مرة بمناسبة صدور قوانين المالية لكل سنة، مما يؤدي إلى تبعثر أحكامه في قوانين مختلفة. والذي يترتب عنه عدم استيعاب المستثمر للمنظومة القانونية للاستثمار بالشكل الصحيح.

في الأخير يجب أن ندرك أن تشجيع الدولة للاستثمار عن طريق الحوافز الجبائية، وإن كانت ضرورية، فهي لم تعد كافية لوحدها لتفعيل العملية الاستثمارية في الجزائر .

المراجع:

[1] صحراوي علي ، مظاهر الجباية في الدولة النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1992 ،ص 91

[2] باشوندة رفيق، داني كبير معاشو، تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة، أيام 11 – 12 ماي 2003 ،ص 49 .

[3] يوسف قاشي، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية –دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008–2009، ص117.

[4] زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ،السداسي الثاني 2017 ،ص 113.

[5] صحراوي علي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[6] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن ، 2009 ،ص89.

[7] قدي عبد المجيد ، السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، يومي 29 و 30 أكتوبر 2001 ص 3 .

[8] بابا عبد القادر، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02 ،جامعة المدية، سبتمبر 201، ص23.

[9] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع: http://www.andi.dz

[10]الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، متاح على الموقع: https://www.ansej.dz

[11] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع: https://www.angem.dz/